فيصل التبيني
عضو مجلس نواب الشعب

مجلس نواب الشعب
الواردات
19 ديسمبر 2018
رمز الإدارة 3056 عدد

باردو في 18 ديسمبر 2018

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي لوزير المالية على معنى الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب بخصوص الشبهات التي تحوم حول تسمية المحاسبين العموميين بالخارج

سيدي،

كثر الحديث حول الطرق المشبوهة المعتمدة في تسمية المحاسبين العموميين بالخارج وبالاخص بالبعثات الدبلوماسية. فقد عبر العديد من المحاسبين العموميين المغبونين عن غضبهم نتيجة عدم شفافية ونزاهة المعايير المعتمدة في تسمية المحاسبين العموميين بالخارج. هذا وقد بدات رائحة شبهات الفساد تفوح من هذا الملف الحارق الذي بقي حبيس الغرف المغلقة. وقد اكد البعض ان التعيين لا يتم على اساس التناظر والتنافس النزيه والمساواة وانما على اساس الولاء والمحاباة والزبونية. صحيح ان الاولوية في تسمية المحاسبين العموميين بالخارج كانت تكاد حكرا قبل 14 جانفي 2011 على المنتمين للتجمع المنحل ولكن ان تتواصل تلك المهزلة الان على اساس من يدفع اكثر ويتملق اكثر فهذا غير مقبول في حكومة اشهرت الحرب على الفساد بنفس الحزم الذي اشهرت به الحرب على الارهاب. نفس المشكل نجده عند اجراء الحركة السنوية صلب الادارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص اذ عادة ما يتم تسمية قباض المالية وامناء المال الجهويين حسب الولاء والاخلاص للمدير العام السابق الذي خصه بعض النواب بعدد من المداخلات امام مجلس نواب الشعب وعبر الفضائيات بخصوص منحه شهائد رفع اليد بعنوان عقارات معقولة لفائدة الدولة تم التفويت فيها دون ان تستخلص الخزينة العامة مستحقاتها. كان لزاما عليكم فتح تحقيق معمق بخصوص كل التسميات بالخارج والداخل وان تتخذوا كل الاجراءات اللازمة وتحرصوا على تحريك كل الاعوان الذين بقوا 5 سنوات في اماكن عملهم للحد من الفساد المستشري كالنار في الهشيم صلب مصالح الاستخلاص والجباية. كما كان لزاما عليكم فتح تحقيق معمق بخصوص هذه المعضلة التي حرمت المحاسبين العموميين الشرفاء والنزيهين من التسميات بالخارج والداخل وكلفت الخزينة العامة عشرات ملايين الدينارات من خلال الاختلاسات وغير ذلك وهنا لا يسعنا الا ان نذكر بملف اختلاس قنصلية ميلانو الذي لا نعرف ماله الى حد الان. اخيرا، لماذا لم تبادروا باحالة ملفات المشبوهين وهم كثر الى القطب القضائي المالي وليس عوض اخفائهم عن الانظار كالمدير العام السابق للمحاسبة والاستخلاص ليتقاضوا كل امتيازاتهم واجورهم دون ان يبذلوا أي مجهود او يقوموا باي نشاط مثلما نلاحظه اليوم في عدد هام من امانات المال الجهوية والقباضات المالية. ولماذا لم تحيلوا الى القضاء ملفات الاختلاسات الثابتة من خلال تقارير دائرة المحاسبات خاصة بالبعثات الدبلوماسية.

في انتظار ردكم، تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

فيصل التبيني
عن حزب صوت الفلاحين

وحدة المصالح المشتركة والتكوين والتعاون الدولي

إدارة التصرّف في الموارد البشريّة

Unité des services communs, de la formation et de la coopération internationale

Direction de gestion des ressources humaines

الجمهورية التونسية
وزارة الماليّة
MINISTÈRE DES FINANCES

الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص
DGCPR
DIRECTION GÉNÉRALE DE LA COMPTABILITÉ PUBLIQUE ET DU RECOUVREMENT

١٢٥

4 مارس 2019

تونس في،

مجلس نواب الشعب
الواردات
05 مارس 2019
رمز الإدارة ..... ع 216

من وزير المالية
إلى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضـــوع: حول إجابة على سؤال النائب فيصل التبيني.

وبعـــد، أتشرّف بأن أحيل عليكم إجابة وزارة المالية على السؤال الكتابي الذي تقدم به السيد فيصل التبيني عضو بمجلس نواب الشعب و المتعلّق بالشبهات التي تحوم حول تسمية المحاسبين العموميين سواء بالخارج أو كذلك بالداخل معتبرا أنّ التعيينات تتم على أساس المحاباة والولاء.

وجوابا أتشرّف بمدّكم بالمعطيات التّالية:

1- فيما يتعلّق بتسميات المحاسبين بالخارج:

- تصدر الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص في مرحلة أولى تعليمات عمل لفتح باب الترشح للإلحاق لدى وزارة الخارجية في خطّة محاسب عمومي وذلك اثر مكتوب وارد على مصالحنا من الوزارة المذكورة تطلب فيه تدعيم سلك المحاسبين العموميين للعمل بالبعثات الديبلوماسية والقنصلية بالخارج وتحدّد فيه عدد الشغورات والشروط المطلوبة المتعلّقة خاصّة بالرّتبة والمستوى التعليمي والشهائد العلمية والأقدميّة في خطّة محاسب عمومي وغيرها من الشروط الأخرى التي ترتئيها وزارة الخارجية ضروريّة لممارسة مثل هذه الخطّة.

- تتولّى مصالحنا في مرحلة ثانية تجميع مختلف المطالب المستجيبة لهذه الشروط وتوجّهها فيما بعد إلى مصالح وزارة الخارجية التي تحدث لجنة مشتركة مع وزارة المالية لإخضاع المعنيين إلى اختبار شفاهي يتمّ بمقتضاه تحديد القائمة النهائية للنّاجحين في الاختبار باعتبار عدد الشغورات المسجّلة في خطّة محاسب عمومي بالخارج.

العنوان: 36 نهج مرسيليا 1002 تونس
الهاتف: 71257316/71259625/71259838
العنوان الإلكتروني: DgcprTunis@finances.tn

يتمّ بمقتضاه تحديد القائمة النهائية للنّاجحين في الاختبار باعتبار عدد الشغورات المسجّلة في خطّة محاسب عمومي بالخارج.

مع الإشارة إلى أنّ القوانين والتراتيب الجاري بها العمل تخوّل إلى وزارة الخارجية كذلك تكليف بعض إطاراتها مـن السلك الإداري والمالي من الاضطلاع بخطّة محاسب عمومي بالخارج.

2- فيما يتعلّق بتسميات المحاسبين العموميين بالدّاخـل:

يخضع المحاسبون العموميّون المباشرون بمختلف المصالح المالية إلى حركة سنوية تشمل كلّ من تجاوز خمس سنوات بنفس المركز المحاسبي، أو لسدّ شغورات اثر إحالة البعض على التقاعد أو اثر تقارير التفقد.

وتتمّ التعيينات بعد تكوين لجنة في الغرض تنظر في جملة الترشحات بالاستئناس بمقاييس مضبوطة تأخذ بعين الاعتبار خاصّة عناصر موضوعيّة مثل الأقدمية في خطّة محاسب، الرتبة، القيام بالنيابات، الملف التأديبي.

ملاحظـات اضافيّـة:

المحاسب العمومي المباشر سابقا بالقنصلية العامة للجمهورية التونسية بميلانو الذي تطرّق إليه النائب بسؤاله والتي تعلقت به أعمال تدليس وإستيلاء على أموال عمومية:

تثار الدعاوى التأديبية والجزائية في صورة وجود اختلاسات أو أعمال تحيّل تشوب تصرفات المحاسبين العموميين من طرف هياكل التفقد والرقابة (وحدة التفقد بالإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص، الهيئة العامة للرقابة المالية، تفقدية مصالح وزارة الخارجية) كما تخضع حسابيات تلك المراكز إلى محكمة المحاسبات.

وبإعتبار تنوّع هياكل الرقابة على النحو المذكور وتفاعلها فيما بينها، فقد تولت تفقدية الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص بصفة مشتركة مع تفقدية وزارة الشؤون الخارجية بأعمال تفقد لأعمال محاسب قنصلية تونس بميلانو ثبت من خلالها تورط المحاسب المذكور (وهو عون تابع لوزارة الشؤون الخارجية) بأعمال تدليس وإستيلاء على أموال عمومية تمّ على أساسها شطب المعني بالأمر من مجموع أعوانها كما تمّ إثارة الدعوى العمومية في شأنه وهو موضوع تتبّع قضائي بموجب القضية التحقيقية عدد 296335/7.

كما تمت دعوة السيد المكلف العام بنزاعات الدولة لحفظ حق الإدارة فيما زاد وطلب تسجيل قيام الإدارة بالحق الشخصي لجبر الضرر الذي لحق بالخزينة.

والسّـــــلام

وزيـــر المـالـيـــة

محمّد رضا شلغـــوم

العنوان: 36 نهج مرسيليا 1002 تونس
الهاتف: 71257316/71259625/71259838
العنوان الإلكتروني: DgcprTunis@finances.tn